



كلية المنصور الجامعة
صرح علمي .. مميز

منهاج

المؤتمر العلمي السابع عشر

22 نيسان 2018

تحت شعار

"التعليم الجامعي الاهلي احد ركائز البحث العلمي"

العراق – بغداد



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقَدْ عَلِمْنَا

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



المحتويات

- i..... لجان المؤتمر
- ii نبذة عن كلية المنصور الجامعة
- iii محاور المؤتمر
- iv..... التوقيات
- 1..... الوسائل البرلمانية لحل مشكلة البطالة (العراق انموذجاً)
- 2..... الاستثناء على مبدأ الضريبة على الارباح التجارية والصناعية / دراسة مقارنة
- 3..... دور قاضي التحقيق للنهوض بواقع المجتمع
- 4..... مسؤولية الطبيب الجزائية في المجتمع
- 4..... فكرة سيادة احكام القانون
- 5..... نحوقانون ينظم العمل التطوعي المجتمعي في العراق
- 6..... عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص ودورها في التنمية الاقتصادية
- 7..... منهج مقترح لتقويم متطلبات تطبيق الابلاغ المالي بالمصارف العراقية من منظور المعايير الدولية للابلاغ المالي
- مواجهة المعوقات والتحديات في المصارف الاهلية العراقية عبر تعزيز جودة الخدمة المصرفية ، بحث تطبيقي لعينة من المصارف الاهلية العراقية في مدينة بغداد
- 8.....
- 9..... اثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على التقارير المالية المرحلية في المصارف الاهلية العراقية
- 10 استخدام بطاقة الاداء المتوازن كنظام مراقبة لرصد ومراجعة استراتيجية المصرف
- 11 حرب العملات واثارها على النظام النقدي الدولي وانعكاساتها على الدول النامية
- دور المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) في اصلاح النظام المحاسبي للمصارف - بالتطبيق على عينة من المصارف العراقية المدرجة بسوق العراق للاوراق المالية
- 12 قياس العوامل التي تؤثر على تعزيز جودة التدقيق القضائي : دراسة استطلاعية في محاكم مدينة اربيل
- 13 الفكر المعرفي المالي انموذجا لهيكل موجودات المعرفة المالية
- 14 اثر تمكين المجتمعات العراقية على الفاعلية التنظيمية دراسة استطلاعية لراء الادارة العليا والوسطى في الكليات الاهلية العراقية
- 15 متطلبات ومعوقات تطبيق المعيار الدولي للابلاغ المالي (IFRS15) بقطاع الاتصالات في البيئة العراقية
- 16

- مدى مواكبة التعليم الجامعي للمتطلبات دراسة معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) للاصلاح النظام المحاسبي في
الاقتصاد العراقي 17
- دعم القطاع الخاص بالمنتجات النفطية للمساهمة في التنمية المحلية 18
- دور فرق العمل في حل المشكلات الإدارية دراسة استطلاعية لأراء عينة من الأفراد في البنك المركزي العراقي / بغداد
..... 19
- الاغتراب في مسرحية آلة العد لأمر رايز 20
- التصوير القولي للنساء السود في رواية " كامبرج " للكاتب كاريل فليبس 20
- ارث شهريار: دراسة النفس البشرية في رواية ربيكا لدافني دومويرير 21
- دور قانون وزارة الكهرباء رقم (53) لسنة 2017 في النهوض بواقع الاستثمار في قطاع الكهرباء بالعراق 22
- اللامركزية الادارية ودورها في تنمية المحافظات غير المنتظمة بأقليم في اطار قانون رقم (21) لسنة 2008 المعدل.
..... 23
- الرقابة على الجامعات والكليات والمعاهد الاهلية 24
- امكانية المحاكمة على الجرائم الارهابية في العراق 25
- النشاط القضائي هو جانب اساسي لديناميكيات المحكمة الدستورية لمحة سريعة 26
- التنظيم الدستوري لاستقلال السلطة التشريعية في دستور العراق لعام 2005 27
- اعلان الطوارئ في الدستور العراقي لعام 2005 28
- اهمية دور الشفافية والمساءلة كآلية من آليات الحوكمة في الوقاية من الفساد الاداري والمالي 29
- الشراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام - نظرة مالية وتشريعية 30
- الاختصاصات الضبطية لمجالس المحافظات غير المنتظمة باقليم 31
- اختصاص تنظيم الضرائب في الدولة الاتحادية - العراق انموذجاً 32
- المسؤولية المدنية للمصرف عن افلاس العميل 33
- محددات الاستثمار الاجنبي في العراق : رؤيا قانونية نحو الاصلاح 35
- نحو قضاء اداري متطور في العراق 36
- اثر الضبط الاداري في حماية البيئة في التشريع العراقي 37
- الايجاب التام في العقد الاداري 37
- المواجهة الجنائية لجريمة انتهاك المراسلات الخاصة في المجتمع العراقي 38
- احكام عقد التعليم في المدارس الاهلية 39

لجان المؤتمر

اللجنة التحضيرية

رئيس اللجنة	أ.د عبد الرسول عبد جاسم
عضواً	أ.م.د عبدالستار شاكر سلمان
عضواً	د. وليد حنا قرما
عضواً	د. محمد عبدالكريم الرواف
عضواً	د. علي غني عباس
عضواً	م.م منتظر عصام عبدالكريم
عضواً	السيد حسين جواد المعمار

اللجنة العلمية

رئيس اللجنة	أ.د عبد الرسول عبد جاسم
عضواً	أ.د عزيز يوسف المطلي
عضواً	أ.د خالد ضاري عباس
عضواً	أ.د كامل كاظم بشير
عضواً	أ.د رفاء فرج سموعي
عضواً	أ.م.د مدحت كاظم راضي
عضواً	أ.م.د قيس جمال الدين محمد
عضواً	أ.م.د حسين عجلان حسن

سكرتارية المؤتمر

السيدة سهير بشير ابراهيم

كلية المنصور الجامعة

صرح علمي ... مميز
أهمت عام 1988

الرؤية :

تسعى الكلية الى تحقيق الريادة العلمية والفكرية في المجتمع.

الرسالة :

تأهيل خريجي الكلية لسوق العمل وخلق الفرص وريادة الاعمال. عن طريق برامج اكااديمية متطورة وتدريب علمي واجراء الابحاث العلمية وتقديم البرامج المهنية .

الاهداف :

1. تقديم برامج اكااديمية متطورة وتدريب علمي في مجال التخصص لتلبية احتياجات سوق العمل.
2. اجراء الابحاث العلمية لخدمة المجتمع .
3. تسخير التقنيات الحديثة لخدمة التعليم والتعلم .
4. استقطاب الكفاءات العلمية داخل الكلية وإدامتها .
5. توفير البيئة الاكااديمية الملائمة للتعليم والتعلم .

الاقسام العلمية :

- الهندسة المدنية
- علم الحاسوب ونظم المعلومات
- هندسة الاتصالات
- ادارة الاعمال
- هندسة البرمجيات وتكنولوجيا
- العلوم المحاسبية والمصرفية
- المعلومات
- القانون
- هندسة تقنيات الحاسوب
- اللغة الانكليزية

مباحث المؤتمر

1. محور القانون:

- دور القانون في النهوض بواقع المجتمع .
- المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ودور التشريع في مواجهتها.
- اللامركزية وتمكين المجتمعات المحلية .

2. محور العلوم المحاسبية والمصرفية والادارية:

- المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الاهلية وسبل تجاوزها .
- معايير المحاسبة الدولية وتأثيرها في اصلاح النظام المحاسبي في الاقتصاد العراقي .
- مهارات العمل الجماعي ذات الصفات التنظيمية .
- دور القطاع الخاص في تعزيز الاقتصاد العراقي (التعليم الاهلي انموذجا) .

3. محور اللغة الانكليزية:

- Modern English Novel.
- New Horizons in Linguistic Studies.

أحصائيات المؤتمر:

71 بحثاً	عدد البحوث المقدمة للمؤتمر	1.
41 بحثاً	عدد البحوث المقبولة	2.
30 بحثاً	عدد البحوث المرفوضة	3.
25 بحثاً	عدد بحوث المحور الاول	4.
13 بحثاً	عدد بحوث المحور الثاني	5.
3 بحثاً	عدد بحوث المحور الثالث	6.

الاحد 22 نيسان 2018

التسجيل	09:30 – 8:30
وضع حجر الاساس لابنية جامعة المنصور	10:00 – 09:30
افتتاح المؤتمر	10:00
النشيد الوطني	
اية من الذكر الحكيم	
كلمة اللجنة التحضيرية يلقيها الأستاذ الدكتور عبد الرسول عبد جاسم – عميد كلية المنصور الجامعة	
كلمة معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي	
كلمة السيد مدير التعليم الجامعي الاهلي	
كلمة الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات (الجهة المؤسسة للكلية).	
عرض تقديمي عن مشروع ابنية جامعة المنصور	
بحث الافتتاح (التعديلات الواجب ادخالها على دستور جمهورية العراق لسنة (2005)) للاستاذ الدكتور غازي فيصل مهدي --	11:00 – 10:45
تكريم	11:15 – 11:00
استراحة	11:15
الجلسة الأولى (القاعة الرئيسية ، القاعة 1 ، القاعة 2 ، القاعة 3)	01:00 – 11:30
الجلسة الثانية (القاعة الرئيسية ، القاعة 1 ، القاعة 2 ، القاعة 3)	02:00 – 01:00
البيان الختامي والتوصيات وتوزيع الدروع والشهادات والصور التذكارية	02:15 – 02:00
دعوة الغداء	02:15

الجلسة الاولى

يوم الاحد 2018/04/22

الساعة 11:30 الى الساعة 01:00

محور القانون (القاعة الرئيسية)

رئيس الجلسة: أ.د حنان القيسي / الجامعة المستنصرية

مقرر الجلسة: د.عمر ماجد / كلية المنصور الجامعة

- 1 الوسائل البرلمانية لحل مشكلة البطالة (العراق انموذجاً)
أ.د. احمد خلف حسين الدخيل د. صباح عبد الرسول التميمي د. علي غني عباس
جامعة تكريت مجلس النواب العراقي كلية المنصور الجامعة
- 2 الاستثناء على مبدأ الضريبة على الارباح التجارية والصناعية / دراسة مقارنة
أ.م.د. سعد عطية حمد الموسى
جامعة كركوك
- 3 دور قاضي التحقيق للنهوض بواقع المجتمع
أ.م.د. رعد فجر الراوي
جامعة الانبار
- 4 مسؤولية الطبيب الجزائية في المجتمع
أ.م.د. راسم مسير جاسم د. حاتم محمد صالح
كلية المنصور الجامعة كلية المنصور الجامعة
- 5 فكرة سيادة احكام القانون
د. عالية عبد الامير عبد المجيد د. صبا فاروق خضر
جامعة بغداد جامعة بغداد
- 6 نحو قانون ينظم العمل التطوعي المجتمعي في العراق
د. محمد عبد الرحمن
جامعة تكريت
- 7 عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص ودورها في التنمية الاقتصادية
د. حاتم غائب سعيد د. مراد صائب محمود
جامعة الفلوجة جامعة كركوك

الجلسة الاولى

يوم الاحد 2018/04/22

الساعة 11:30 الى الساعة 01:00

محور المحاسبية (القاعة رقم 1)

رئيس الجلسة: أ.د صادق راشد حسين الشمري / الخبير المالي والمصرفي الدولي

مقرر الجلسة: م. حيدر الحمامي / كلية المنصور الجامعة

- 1 منهج مقترح لتقويم متطلبات تطبيق الابلاغ المالي بالمصارف العراقية من منظور المعايير الدولية للابلاغ المالي
أ.د. عماد صبيح الصفار
الجامعة المستنصرية
د. استقلال جمعة الساعدي
الجامعة المستنصرية
- 2 مواجهة المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الاهلية العراقية عبر تعزيز جودة الخدمة المصرفية ، بحث تطبيقي وعملي لعينة من المصارف الاهلية العراقية في مدينة بغداد
أ.د. سعدون حمود جثير
جامعة بغداد
م.م. رائد فاضل جميل
كلية الاسراء الجامعة
- 3 اثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على التقارير المالية المرحلية في المصارف الاهلية العراقية
م. محمد قاسم شيرزا
كلية المنصور الجامعة
- 4 استخدام بطاقة الاداء المتوازن كنظام مراقبة لرصد ومراجعة استراتيجية المصرف
م.م. سلام عادل خلف
ديوان الرقابة المالية
م.م. علي غازي وعد الله
مصرف الرافدين
- 5 حرب العملات واثارها على النظام النقدي الدولي وانعكاساتها على الدول النامية
م.م. اسلام محمد محمود
كلية المعارف الجامعة
م.م. محمد يوسف محمد
جامعة الانبار
م.م. عبد الله محمد حسن
جامعة سرت - ليبيا
- 6 دور المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) في اصلاح النظام المحاسبي للمصارف - بالتطبيق على عينة من المصارف العراقية المدرجة بسوق العراق للاوراق المالية
م.م. احمد وجيه مجيد
كلية المعارف الجامعة
- 7 قياس العوامل التي تؤثر على تعزيز جودة التدقيق القضائي : دراسة استطلاعية في محاكم مدينة اربيل
م.م. ثابت حسان ثابت
جامعة نينوى
م.م. ليث خليل ابراهيم
جامعة الموصل

الجلسة الاولى

يوم الاحد 2018/04/22

الساعة 11:30 الى الساعة 01:00

محور الادارة (القاعة رقم 2)

- رئيس الجلسة: أ.د. رفاء فرج سموعي / كلية المنصور الجامعة
مقرر الجلسة: م. ماجد عبدالله بخايا / كلية المنصور الجامعة
- 1 الفكر المعرفي المالي انموذجاً لهيكل موجودات المعرفة المالية
أ.م.د. حسن صبيحي حسن العباس
عميد كلية الحداثة الجامعة
- 2 اثر تمكين المجتمعات العراقية على الفاعلية التنظيمية دراسة استطلاعية لآراء الادارة العليا
والوسطى في الكليات الاهلية العراقية
د. احمد عبد السلام احمد
جامعة سامراء
- 3 متطلبات ومعوقات تطبيق المعيار الدولي للابلاغ المالي (IFRS15) بقطاع الاتصالات في البيئة
العراقية
د. ابتهاج اسماعيل يعقوب
الجامعة المستنصرية
الباحث عقيل حسين شنيشل
جامعة بغداد
- 4 مدى مواكبة التعليم الجامعي للمتطلبات دراسة معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS)
للاصلاح النظام المحاسبي في الاقتصاد العراقي (دراسة في المناهج الاكاديمية المقررة في
كليات الادارة والاقتصاد)
د. صدام كاطع هاشم
جامعة النهدين
- 5 دعم القطاع الخاص بالمنتجات النفطية للمساهمة في التنمية المحلية
م.م. مجاهد علي حسين
وزارة النفط
- 6 دور فرق العمل في حل المشكلات الادارية / دراسة استطلاعية لآراء عينة من الافراد في البنك
المركزي العراقي / بغداد
الباحث خالد زيدان عبد الهادي
البنك المركزي العراقي
الباحثة راوية محمد وجيه
البنك المركزي العراقي

الجلسة الاولى

يوم الاحد 2018/04/22

الساعة 11:30 الى الساعة 01:00

محور اللغة الانكليزية (القاعة رقم 3)

رئيس الجلسة: أ.د عزيزيوسف المطلبي / كلية المنصور الجامعة

مقرر الجلسة: م. علي قدوري / كلية المنصور الجامعة

1 الاغتراب في مسرحية آلة العد لأمر رايز

أ.د. صباح عطا الله ضيائي

د. اسماء مهدي صالح

جامعة بغداد

جامعة بغداد

2 التصوير القولي للنساء السود في رواية " كامبرج " للكاتب كاريل فليبس

أ.م.د. ازهارنوري فجر

جامعة بغداد

3 ارث شهريار: دراسة النفس البشرية في رواية ربيكا لدافني دوموريير

د. زيد ابراهيم اسماعيل

كلية المنصور الجامعة

الجلسة الثانية

يوم الاحد 2018/04/22

الساعة 01:00 الى الساعة 02:00

محور القانون (القاعة الرئيسية)

رئيس الجلسة: أ.م.د راسم مسير جاسم / كلية المنصور الجامعة

مقرر الجلسة: د.علي عيسى رحيم / كلية المنصور الجامعة

1 دور قانون وزارة الكهرباء رقم (53) لسنة 2017 في النهوض بواقع الاستثمار في قطاع

الكهرباء بالعراق

أ.د.احمد حسين جلاب

أ.م.د.جواد كاظم جواد

جامعة الكوفة

جامعة الكوفة

2 اللامركزية الادارية ودورها في تنمية المحافظات غير المنتظمة بأقليم في اطار قانون رقم

(21) لسنة 2008 المعدل

أ.م.د. ناظر احمد منديل

أ.م.د. بدر حمادة صالح

جامعة تكريت

جامعة تكريت

3 الرقابة على الجامعات والكليات والمعاهد الاهلية

م. عدي طلفاح محمد

أ.م.د. ياسر عواد شعبان

أ.م.د. ناظر احمد منديل

جامعة تكريت

جامعة تكريت

جامعة تكريت

4 امكانية المحاكمة على الجرائم الارهابية في العراق

م.م. رنيم مجيد حميد

د. علي غني عباس

كلية التراث الجامعة

كلية المنصور الجامعة

5 النشاط القضائي هو جانب اساسي لديناميكيات المحكمة الدستورية : لمحة سريعة

د. مظهر محمود يحيى

د. علي محمود يحيى

كلية العلوم الاسلامية

كلية الامام الاعظم

6 التنظيم الدستوري لاستقلال السلطة التشريعية في دستور العراق لعام 2005

م.زينب عباس محسن

جامعة القادسية

الجلسة الثانية

يوم الاحد 2018/04/22

الساعة 01:00 الى الساعة 02:00

محور القانون (القاعة رقم1)

رئيس الجلسة: أ.د احمد خلف حسين/ جامعة تكريت

مقرر الجلسة: م. سناء عبد طارش / كلية المنصور الجامعة

1 اعلان الطوارئ في الدستور العراقي لعام 2005

أ.م.د. مهند ضياء عبد القادر

الجامعة المستنصرية

2 اهمية دور الشفافية والمساءلة كألية من آليات الحوكمة في الوقاية من الفساد الاداري

والمالي

د. فواز خلف ظاهر

جامعة تكريت

أ.م.د. ظافر مدحي فيصل

جامعة تكريت

أ.م.د. صالح عبد عايد صالح

جامعة تكريت

3 الشراكة بين القطاع الخاص والعام

م.م. رائد فاضل جميل

كلية الاسراء الجامعة

أ.م.د. عمار فوزي كاظم المياحي

كلية الاسراء الجامعة

4 الاختصاصات الضبطية لمجالس المحافظات غير المنتظمة باقليم

أ.م.د. علياء غازي موسى

جامعة تكريت

5 اختصاص تنظيم الضرائب في الدولة الاتحادية - العراق انموذجاً

الباحث نافع اسعد الطيار

جامعة تكريت

د. علي غني عباس

كلية المنصور الجامعة

6 المسؤولية المدنية للمصرف عن افلاس العميل

م.م. علي حسين علي

كلية المنصور الجامعة

م.م. مريم عبد طارش

كلية اليرموك الجامعة

الجلسة الثانية

يوم الاحد 2018/04/22

الساعة 01:00 الى الساعة 02:00

محور القانون (القاعة رقم 2)

رئيس الجلسة: أ.م.د سعد عطية حميد / جامعة كركوك

مقرر الجلسة: م. رشاش علي حسين / كلية المنصور الجامعة

1 محددات الاستثمار الاجنبي في العراق : رؤيا قانونية نحو الاصلاح

أ.م.د. نظام جبار طالب

جامعة القادسية

2 نحو قضاء اداري متطور في العراق

أ.م.د. عبد الحميد محمود حسن

كلية المنصور الجامعة

3 أثر الضبط الاداري في حماية البيئة في التشريع العراقي

د. فواز خلف ظاهر

جامعة تكريت

د. احمد جعفر شاوي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

4 الايجاب التام في العقد الاداري

د. علي حمزه عباس

كلية الاسراء الجامعة

د. عماد صالح الحمام

كلية الاسراء الجامعة

5 المواجهة الجنائية لجريمة انتهاك المراسلات الخاصة في المجتمع العراقي

د. محمد حسن مرعي

كلية الكتاب الجامعة

6 احكام عقد التعليم في المدارس الاهلية

د. ايناس مكي عبد نصار

جامعة بابل

(التعليم الجامعي الاهلي احد ركائز البحث العلمي لخدمة المجتمع)

الجلسة الاولى



مستخلصات البحوث

1محور القانون
7محور المحاسبية
14محور الادارة
20محور اللغة الانكليزية

كلية المنصور الجامعة / المؤتمر العلمي السابع عشر / 2018



محور القانون

القاعة الرئيسية

الوسائل البرلمانية لحل مشكلة البطالة (العراق انموذجاً)

أ.د. احمد خلف حسين الدخيل د. صباح عبد الرسول التميمي د. علي غني عباس
جامعة تكريت مجلس النواب العراقي كلية المنصور الجامعة

المستخلص :

تعد البطالة من اكبر المشكلات التي تواجه الدول كبيرها وصغيرها وغنيها وفقيرها ، فهي لا تعتمد على قوة اقتصاد الدولة بقدر ما تستند الى حسن ادارة ذلك الاقتصاد ووضع الخطط اللازمة لتوفير فرص العمل سواء في القطاع العام ام في القطاع الخاص ولا يمكن الحديث عن تخطيط اقتصادي ما لم يتم حل مشكلة البطالة ، واذا كانت السلطة التشريعية ليست على تماس مباشر مع مشكلة البطالة قياساً بالسلطة التنفيذية فأنها مع ذلك لا تعدم الوسائل ، ذلك ان بيدها وضع التشريعات المناسبة التي تؤدي الى توفير فرص العمل ومراقبة عمل السلطة التنفيذية في وضع تلك القوانين موضع التنفيذ.

ومع ان الوظائف في العراق تضاعفت منذ عام 2003 حتى الان قرابة خمس مرات ورغم زيادة رواتب موظفي الدولة واعانات شبكة الحماية الاجتماعية ما يقارب سبع مرات فلا زالت نسب البطالة في هذا البلد الغني بموارده الطبيعية والبشرية في تزايد مستمر على اختلاف في تحديدها بين وزارة التخطيط التي تقدرها بـ 16% ووزارة العمل التي تتوقعها في حدود 20-25% والمنظمات الدولية المالية التي تقدرها بـ 28% هذا بالإضافة الى النسب المتزايدة من البطالة المقنعة مما يزيد من الضغط الجماهيري على الدولة بهيئاتها المختلفة وخاصة البرلمان سيما وان البلاد مقبلة على انتخابات مفصلية في 2018/5/12.

الاستثناء على مبدأ الضريبة على الارباح التجارية والصناعية / دراسة مقارنة

أ.م.د. سعد عطية حمد الموسى

جامعة كركوك

المستخلص :

بعد ان كانت التشريعات الضريبة المقارنة نتيجة الي الاعتراف بمبدأ الاقليمية كأساس لفرض الضريبة ،فأن هناك بعض التشريعات خرجت على مبدأ الاقليمية عند فرض الضريبة رغبة منها في تلافي تنازع القوانين الضريبية وما يترتب عليه من ازدواج ضريبي او تهرب الضريبي ،او بهدف رعاية فرع من فروع التجارة او الصناعة او اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية ،او اي هدف اقتصادي او اجتماعي او سياسي يهدف المشروع الي تحقيقه ،واستثنت التشريعات الضريبية عدة نشاطات من نطاق الضريبة وفي ذلك خروج ايضا" على احد المبادئ الاساسية في القانون الضريبي ،وهو مبدأ عمومية الضريبة والمساواة بين المكلفين بها ، فالاصل حسب هذا المبدأ هو ان الضريبة تفرض على كل شخص يستفيد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة على اقليمها سواء عن طريق اقامته في اقليمها او عن طريق تملكه لممتلكات توجد على ارضها وتدر له دخلا" سنويا" كان اجنبيا" ام وطنيا". فلا يعفى احد من اداء الضريبة الا بنص قانوني صريح وفي حالات محددة على سبيل الحصر. ويمكن ان نشير الي بعض الامثلة التي خرج فيها المشرع عن مبدأ الاقليمية في كثير من الدول ،وهي النصوص الاستثنائية للمناطق الحرة واعفاء مشروعات الملاحة البحرية او الجوية التي تزاوّل النقل الدولي من الضريبة في المكان الذي تحقق فيه الربح ، ولعل السبب في ذلك هو ان مزاوله النشاط على الارباح التجارية والصناعية.قد يؤدي هذا الي الازدواج الضريبي وهذا ما سنتوافر عليه في بحثنا هذا من خلال وضع المعالجات والحلول في حماية المال العام بعد دين الضريبة من الديون الممتاز

دور قاضي التحقيق للنهوض بواقع المجتمع
أ.م.د. رعد فجر الراوي
جامعة الانبار

المستخلص:

لا نعدو الحقيقة إن قلنا أن النهوض بواقع المجتمع في بلدنا يحتاج إلى تطور سريع في الواقع التشريعي لان هناك تطور في الحياة العامة عجزت القوانين الإجرائية عن مسايرتها. وإذا ما نظرنا في واقعنا العملي نرى أن مجال التحقيق الابتدائي يفرض علينا أعمال بعض التعديلات للنهوض بالواقع المجتمع. فقاضي التحقيق هو خصم شريف في الدعوى يمارس صلاحياته المنوط به بموجب القانون ويلتزم بالقواعد الأساسية للتحقيق، ويمكن له أن يهتدي بروح القانون. إذ لا يقتصر عمله على استظهار الأدلة ضد المتهم لأدانتته؛ وإنما يجب عليه أن يستظهر كافة الأدلة حتى تلك التي هي في مصلحة المتهم.

الغاية من التحقيق الابتدائي هي الوصول إلى الحقيقة وتحقيق مصلحة المجتمع بأن لا يفلت مجرم من العقاب كما لا يُحكم ظلماً على بريء. فالوصول إلى الحقيقة يتطلب تحقق التوازن بين مصلحة المجتمع لاقتضاء حقه في العقاب ومصلحة الأفراد في ضمان حقوقهم وحررياتهم. ولتحقق ما تقدم يجب على قاضي التحقيق أن يدون في ذهنه مظهر المشتكي والمشتكي عليه والأشخاص الذين يتصل بهم في مكان الجريمة، كما يجب عليه أن يعتمد على مشاهدته بالذات من اجل إلمامه بجميع الظواهر الإجرامية التي تحيط بمكان الجريمة وتتوقف دقة مشاهدات قاضي التحقيق بصورة رئيسية على مستوى تدريبه وخبرته. وتزداد أهمية التحقيق الابتدائي في كونه أول مرحلة تتصل بها الدعوى الجزائية بالقضاء.

وبرغم من هذه الأهمية نجد أن المشرع العراقي أعطى سلطة التحقيق الابتدائي إلى المسؤول في مركز الشرطة وهو ما قد يؤدي إلى كثرة تدخلهم في التحقيق في الجرائم، مما يسبب ضرر في الضمانات التي وفرها المشرع للمتهم في أن يتم عرضه على قاضي تحقيق مختص لتحقيق العدالة في التحقيق والتي بدورها يتم النهوض بواقع المجتمع.

مسؤولية الطبيب الجزائرية في المجتمع

د. حاتم محمد صالح
كلية المنصور الجامعة

أ.م.د. راسم مسير جاسم
كلية المنصور الجامعة

المستخلص :

خلق الله سبحانه وتعالى الانسان وكرمة وفضله على كثير من مخلوقاته وامر سبحانه بالمحافظة على النفس البشرية، كما حرم قتلها بالحق، وعاقب حتى القتل والايذاء الخطأ. فضلاً عن ان القانون الوضعي جرم حالات التعرض للجسم البشري. غير ان الضرورة تقتضي تعامل الطبيب مع الانسان في افعال تعد جرائم اذا قام غيره في ممارستها، ولا يسأل الطبيب عنها اذا كانت هذه الافعال في اطار شروط الاباحة.

فكرة سيادة احكام القانون

د. صبا فاروق خضر
جامعة بغداد

د. عالية عبد الامير عبد المجيد
جامعة بغداد

المستخلص :

تناولنا في هذه الورقة البحثية موضوع سيادة احكام القانون، حيث قمنا بتعريف القوانين أولاً ومن ثم عرفنا سيادة احكام القانون والذي يعرف على انه ، خضوع السلطة والافراد للقانون على حد سواء . وبيننا أهمية حكم القانون على صعيد الدولة والافراد ، فيجب تقديم حكم القانون على سلطة الحكومة لتحمي المواطنين من التصرفات التعسفية للدولة ، كما يجب تقديمه على المجتمع بوجه عام ، لتنظيم العلاقات بين المصالح الخاصة . وحكم القانون يقضي بمعاملة الجميع على قدم المساواة وخضوعهم للقانون ، وليس لنزوات الاقوياء ، وحكم القانون شرط أساسي ومسبق لتحقيق المساواة والشفافية ، على الصعيدين العام والخاص . واخيراً تناولنا فكرة انتفاء سيادة احكام القانون وأسباب ذلك من حيث عدم استقلالية القضاء وعدم فصل السلطات .

نحو قانون ينظم العمل التطوعي المجتمعي في العراق

د. محمد عبد الرحمن

جامعة تكريت

المستخلص:

يعتبر العالم وعلى وجه الخصوص المتقدم منه والذي يمارس التطوع من خلال جمعيات المجتمع المدني غير الربحية باعتبارها من العناصر الفعالة في تنمية المجتمع واهم عناصر تحسين نوعية الحياة وتحقيق الامنيات، من خلال المشاركة والايامن بتلك الحقوق، ونقل السلوك الاجتماعي من مجتمع رعوي الى مجتمع منتج احد ادواته الفاعلة العمل التطوعي.

كما ان التشريع في العراق يفتقر الى وجود تشريع قانون خاص بالعمل التطوعي المجتمعي على الرغم من وجود بعض الصور التي تنظمه في اطار القانون كالجمعيات والنقابات والمؤسسات الخيرية والذي يشارك فيه المتطوعون كمساهمة مجتمعية وبدون مقابل معين، اما بالنسبة الى الافراد فقد يقومون بالعمل التطوعي بشكل عشوائي الذي يزداد في وقت الازمات والحروب ويقل في وقت الرفاه والرخاء، وبالتالي اصبحنا في حاجة الى قانون يبين المعيار الفاصل للعمل التطوعي المجتمعي، كذلك فان تنظيم العمل التطوعي في اطار تشريع منظم يعزز مكانته الاجتماعية ويعطيه الديمومة والاستمرار في قيام الناس بواجباتهم الوطنية ومسؤوليتهم الاجتماعية تجاه مجتمعهم ووطنهم.

عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص ودورها في التنمية الاقتصادية
د. حاتم غائب سعيد
جامعة الفلوجة

د. مراد صائب محمود
جامعة كركوك

المستخلص :

اصبح القطاع الخاص ركيزة هامة من ركائز الاقتصاد والتنمية في البلدان الساعية للتطور، وداعم مهم للقطاع العام في توفير الخدمات للمجتمع. حيث تُعد عقود الشراكة من أهم الأساليب التي تلجأ اليها الإدارة في تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية، حيث يعرف هذا النوع من العقود بأنها اتفاق بين الإدارة متمثلة بالقطاع العام وشركات القطاع الخاص من اجل المشاركة في إنشاء أو تنفيذ وإدارة المشاريع الخدمية ومشاريع البنى التحتية. ويمتاز هذا النوع من العقود بصفتها الهجينة من حيث مدى اعتبار كونها من العقود الخاصة ام العقود الإدارية من جهة والطبيعة الشائكة لها من جهة اخرى، حيث تتكون من عدة عقود متداخلة في آن واحد الأمر الذي يجعل تحديد طبيعتها القانونية من المسائل القانونية الأكثر تعقيداً. الامر الذي يؤدي الى توافر البيئة القانونية والاستثمارية والاقتصادية المناسبة لتطبيق تجربة الشراكة في العراق على غرار بعض التجارب في الدول الناجحة في هذا المجال.

محور المحاسبية

القاعة رقم 1

منهج مقترح لتقويم متطلبات تطبيق الإبلاغ المالي بالمصارف العراقية من منظور المعايير
الدولية للإبلاغ المالي

د. استقلال جمعة الساعدي

أ.د. عماد صبيح الصفار

الجامعة المستنصرية

الجامعة المستنصرية

المستخلص :

يهدف البحث إلى تقويم متطلبات تطبيق الإبلاغ المالي من منظور المعايير الدولية في المصارف العراقية، بغية توجيه اهتمام إدارات المصارف لإعداد وعرض القوائم المالية وفقاً لها. فضلاً عن إقترح منهج لتقويم متطلبات تطبيق هذا الإبلاغ على وفق المعايير الدولية. بُني البحث على فرضية مؤداها: "ضعف توافر متطلبات تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في ممارسات قواعد المحاسبة العراقية في المصارف العراقية".

توصل البحث لإستنتاجات أهمها: [1] طرأت تعديلات على عدد من المعايير الدولية تعزيراً لحوكمة المصارف، من هذه التعديلات تعديل كل من المعيار المحاسبي الدولي (1) بالنسبة إلى زيادة مسؤولية مجلس الإدارة للافصاح عن كفاية رأس المال، والمعيار المحاسبي الدولي (24) حول الإبلاغ عن الأطراف ذات العلاقة، ومعيار الإبلاغ المالي الدولي (7) للافصاح عن الأدوات المالية وطبيعة مخاطرها سيمًا تقويم الائتمان وحجمه والمخاطرة والسيولة، ومعيار الإبلاغ المالي الدولي (9) المُنظم للمعالجة المحاسبية للأدوات المالية، وفي إطار المقارنة مع البيئة العراقية تتضح الفجوة، إذ تفتقر القواعد العراقية إلى ما يقابل تلك المعايير. [2] ضعف التزام المصارف العراقية بمتطلبات الإبلاغ المالي وارتفاع المخالفات والفسل. [3] يساعد المنهج المُطبق على تقويم الإبلاغ المالي للمصارف العراقية، وكما موضح بالنسبة للمصارف عينة البحث فضلاً عن القدرة على ترتيبها التدريجي. إذ تبيّن أنّ المصرف (الثاني) الأفضل نسبياً من حيث جودة الإبلاغ المالي، يليه المصرف (الأول).

مواجهة المعوقات والتحديات في المصارف الاهلية العراقية عبر تعزيز جودة الخدمة

المصرفية ، بحث تطبيقي لعينة من المصارف الاهلية العراقية في مدينة بغداد

م.م. رائد فاضل جميل

أ.د. سعدون حميد جثير

كلية الاسراء الجامعة

جامعة بغداد

المستخلص:

عادت المصارف الأهلية العراقية الى ساحة العمل المالي والمصرفي أواسط عام (١٩٩١) عبر تعديل قانوني سمح بتأسيسها من جديد وبشكل مؤطر على هيئة شركات مساهمة وفقا للقانون النافذ، وقد ارتفع عددها عام (٢٠٠٢) الى خمسة عشر مصرفا أهليا وكانت جميعها عبارة عن مصارف تجارية عدا واحد منها يزاول الصيرفة الاسلامية ولاول مرة في الساحة المالية والمصرفية العراقية. لقد كانت رؤوس الاموال هي الاكثر في تاريخ الشركات العراقية مما أشّر عن المبادرة الواضحة لرأس المال والذي كان قبل فترة التحديات التي ظهرت على أثر الحصار الاقتصادي الدولي الذي تم فرضه على العراق انذاك، ومع تلك الاوضاع الحرجة الا ان المصارف الاهلية العراقية قد واصلت نشاطاتها فيما بعد وبدأت تقطف ثمار ذلك التواصل في انشطتها عاما بعد عام لتسجل عوائدها السنوية ارقاما عالية ربما تجاوزت الخمسين بالمائة على رأس المال وهو أمر يشجع على الاستثمار في العمل المصرفي. ويعزو العديد من خبراء الادارة المالية والمصرفية وانشطة ادارة الاعمال التحديات الراهنة التي تمر بها المصارف الاهلية العراقية الى الازمة المالية التي تمر بها البلاد وما تلاها من احداث اقتصادية وأمنية، وفي الوقت الذي تنامي فيه تزايد اعداد هذه المصارف الاهلية ليصل الى اكثر من خمسين مصرفا اهليا بعد ان كان خمسة عشر مصرفا فقط قبل العام (٢٠٠٣)، إلا ان ذلك لم يعزز من ثقة المواطن بهذا القطاع، ووفقا لاحصائيات دقيقة فإنه لا يملك سوى ١٢٪ من العراقيين حسابات مصرفية بهذه المصارف، في الوقت الذي ظلت فيه نسبة كبيرة من الكتلة النقدية بعيدة عن الدورة المصرفية. ان عدم ثقة الزبائن بجودة الخدمة المصرفية في المصارف الاهلية هي ناتجة من اخلال العديد من هذه المصارف بجودة ومستويات ومتطلبات الجودة للخدمة المقدمة للزبائن، بل ان بعض هذه المصارف لاتمتلك حتى فروعها في المحافظات العراقية مما يضيق من الخدمة المقدمة، كما وان الهدف الاساسي لبعض هذه المصارف يتجسد في المشاركة في مزاد العملة، مما يشكل ضعفا كبيرا في اداء هذه المصارف، علاوة على عدم قدرة النظام الرقابي في تشديد الرقابة على هذه المصارف وبما يتناسب مع التحديات التي تواجه هذه المصارف، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى تواجه هذه المصارف ايضا ازمة السيولة ووجود خروقات لدى العديد من هذه المصارف الاهلية جزاء عدم التزامها بالمعايير الموضوعية من قبل البنك المركزي العراقي، مما حوّل اتجاه بعض المصارف الاهلية الى أشبه بمحال الصيرفة وهدفها كما تم الاشارة اليه انفا هو للاستحواذ على مزاد العملة. ومن الجدير بالذكر ان شيوخ برامج ومناهج مصرفية غير رشيدة لاتتناسب واهمية الاهداف التي تأسست من اجلها المصارف الاهلية، قد ساهم في ضعف كفاءة جودة الخدمة المصرفية المقدمة للزبون، سواء على مستوى متطلبات الجودة او مستوياتها، والتي كانت على شكل ورش عمل بدون غايات موضوعية او مؤتمرات كان القصد منها الجانب الاعلامي اكثر من معالجة المعوقات او مواجهة التحديات لتلك المصارف داخل البلاد او خارجها، والتي كان اغلب اهدافها تتجه نحو تسويق العملات الاجنبية، وانحسار دور المصارف الاهلية كوسيط بين البنك المركزي والزبائن.

اثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على التقارير المالية المرحلية في المصارف الاهلية
العراقية

م. محمد قاسم شيرزا

كلية المنصور الجامعة

المستخلص :

يدرس هذا البحث أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في المصارف الاهلية العراقية ويهدف الى التحقق من كيفية وما إذا كانت التقارير المالية المرحلية في المصارف الاهلية العراقية تتغير بعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولتحقيق الهدف المنشود تم الاستعانة باستبانة ذات أسئلة متعددة.

ولقد توصل البحث الى عدة نتائج كان من أهمها أن مستوى الإفصاح في التقارير المالية المرحلية للمصارف الاهلية العراقية يزداد او يرتفع بعد اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية. وتوصل البحث الى توصيات عدة كان من أهمها ضرورة زيادة التركيز على التدريب في جميع الاتجاهات المتعلقة بمعايير التقارير المالية الدولية للاستفادة من جميع الفرص التي قد تظهر.

استخدام بطاقة الاداء المتوازن كنظام مراقبة لرصد ومراجعة استراتيجية المصرف

م.م. علي غازي وعد الله

مصرف الرافدين

م.م. سلام عادل خلف

ديوان الرقابة المالية/مصرف الرافدين

المستخلص :

تواجه إدارات المصارف العديد من الضغوطات بسبب التطورات والتغيرات في تقنيات المعلومات والاتصالات، مما يلزم إعادة النظر في المداخل التقليدية لتقييم أداء المصارف وبالرغم من أهمية هذه المداخل فقد أصبحت غير كافية لمواكبة التغيرات في بيئة الاعمال المعاصرة ولتحقيق ذلك ينبغي ان تكون مقاييس الأداء منبثقة من استراتيجية المصرف وبما يتناسب مع خصوصية البيئة المحيطة بها.

وإن استخدام تقنية بطاقة الأداء المتوازن كمنهج لتقييم الأداء الشامل كون هذا المنهج يأخذ الأداء بأبعاده المالي والزيائن والعمليات الداخلية والتعلم والنمو، فهذا المنهج يقوم بإعطاء درجات للأهداف الوصفية غير الكمية ويحولها إلى مقاييس قابلة للقياس والتقييم من اجل الحصول على نظرة كاملة وشاملة للأداء من كافة جوانبه المالية وغير المالية واعتبارها إنموذج يمكن اعتماده في تقييم أداء فروع المصارف.

ولأجل تحقيق هدف البحث تم صياغة فرضية أساسية مفادها ان استخدام بطاقة الأداء المتوازن في ظل ما تشهده بيئة الاعمال المعاصرة من تغيرات استراتيجية، تساعد في تقييم الأداء الاستراتيجي بشكل فعال وذلك لاعتمادها على المقاييس المالية وغير المالية والتي تغطي نظرة كاملة وشاملة للأداء المصرفي.

وخلص البحث الى تقديم بعض التوصيات، ومنها العمل على تطوير بطاقة الأداء المتوازن وتوسيع تقييم الأداء من خلال إضافة مدخل الأداء الاجتماعي الى المداخل الأربعة لأهمية هذا المدخل في تقييم الأداء الاجتماعي للمصرف والذي يسهم في ابراز الدور الاجتماعي وبشكل الذي يدعم مركزها التنافسي.

حرب العملات واثارها على النظام النقدي الدولي وانعكاساتها على الدول النامية

م.م. اسلام محمد محمود م.م. محمد يوسف محمد م.م. عبد الله محمد حسن
كلية المعارف الجامعة جامعة الانبار جامعة سرت

المستخلص:

مع توسع التجارة الخارجية واشتعال المنافسة بين الدول بدأت قيمة العملات تلعب دوراً مؤثراً وفاعلاً في الاقتصاد العالمي، حيث لجأت بعض الدول الى تخفيض أسعار صرف عملاتها مقابل عملات الدول الأخرى بغرض جعل صادراتها اكثر تنافسية، وقد اتسعت في الآونة الأخيرة مظاهر الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية والصين حول أسعار صرف عملتيهما حيث تهتم الولايات المتحدة الامريكية الصين بتدخلها في الصرف وتقييمها لليوان بأقل من قيمته الحقيقية، في حين ينظر الصينيون الى السياسات النقدية التوسعية والمتطرفة للاحتياطي الاتحادي على أنها عمل من اعمال التلاعب بالعمل، ويتخوف البعض من إمكانية ان يتطور هذا الصراع الى سباق التخفيض التنافسي وهو ما يمكن ان يتسبب في انكماش التجارة العالمية والركود، وزعزعة الثقة دولياً في النظام النقدي الدولي مما يسبب ازمة مالية واقتصادية عالمية ذات تأثير سلبي عميق على الاقتصاد العالمي برمته والاقتصاديات النامية بشكل خاص، والتي يرى البعض انها ستكون الخاسر الأكبر من ذلك الصراع.

دور المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) في اصلاح النظام المحاسبي للمصارف - بالتطبيق على
عينة من المصارف العراقية المدرجة بسوق العراق للاوراق المالية

م.م. احمد وجيه مجيد

كلية المعارف الجامعة

المستخلص:

سعى البحث إلى إصلاح النظام المحاسبي للمصارف كونها الداعم الحقيقي للاقتصاد العراقي من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والامتثال لها ، وكان للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) الدور البارز - رغم أهمية كل المعايير - لإصلاح النظام المحاسبي للمصارف كونه متخصص بتنظيم العمليات المصرفية ، لذا أختيرت عينة من المصارف العراقية لتكون أساساً لاختبار مدى التزامها بتطبيق ذلك المعيار ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن اغلب نتائج العينة كانت سلبية باتجاه عدم تطبيق المعيار فضلاً عن التطبيق الجزئي ، وأوصت بأن يكون لسوق العراق للأوراق المالية دوره في إلزام المصارف بتطبيق المعايير.

قياس العوامل التي تؤثر على تعزيز جودة التدقيق القضائي : دراسة استطلاعية في محاكم
مدينة أربيل

م.م. ليث خليل ابراهيم

جامعة الموصل

م.م. ثابت حسان ثابت

جامعة نينوى

المستخلص :

تكمن أهمية الدراسة بوصفها دراسة موضوعية تبحث في أن تنظيم العوامل المؤثرة على التدقيق القضائي يساهم في زيادة ثقة من يعملون فيها بأنفسهم وزيادة انتشار المهنة ورفع مستوى جودتها وزيادة كفاءتها وفعاليتها وبالتالي تطوير دور التدقيق بشكل عام في الشركات و تطوير التدقيق القضائي بشكل خاص في المحاكم ، وبالتالي تضيق فجوة الثقة ما بين الجمهور والجهات المستفيدة الأخرى وتحقيق الشفافية في الحكم، إذ تسعى الدراسة الى التعرف على التدقيق القضائي من حيث المفهوم و النشأة و الأهداف و يان أهمية العوامل المؤثرة على التدقيق القضائي ومدى أثرها على جودته من خلال التحقيق في فرضية أن تطبيق العوامل المؤثرة على التدقيق القضائي بشكل فعال وكفوء من شأنه أن يساعد في رفع جودة التدقيق القضائي .

إعتمد الباحثان في صياغة الدراسة على المنهج الوصفي من خلال ما توفر من المراجع الأجنبية و العربية من كتب و أبحاث و دوريات و مقالات منشورة ذات العلاقة بالتدقيق القضائي وباستخدام أداة الإستبيان والتي تم توزيعها على عينة من الخبراء الماليين في محاكم مدينة أربيل.

توصل الباحثان الى عدة استنتاجات على ضوء النتائج التطبيقية للدراسة كان أهمها أن هنالك تأثير إيجابي كبير للعوامل المؤثرة في جودة التدقيق على رفع مستوى التدقيق القضائي من خلال زيادة مستوى الوعي في البيئة المحيطة التي قد لا تتقبل الفكرة بسرعة وأوصت بناء على ذلك بعدة توصيات أهمها أنه لابد من تفعيل التدقيق القضائي جنبا الى جنب مع المحاسبة القضائية في محاكم إقليم كردستان بوصفها أداة قانونية ومحاسبية وتدقيقية يستفاد منها للتحكيم المالي .

محور الإدارة

القاعة رقم 2

الفكر المعرفي المالي انموذجا لهيكل موجودات المعرفة المالية

أ.م.د. حسن صبحي حسن

عميد كلية الحداية الجامعة

المستخلص :

تعد موجودات المعرفة المالية عنصرا مهما للعديد من مؤسسات الاعمال وبالاخص المؤسسة المالية، التي تتخذ شكلين من الموجودات الاول يمثل الموجودات التي يمكن تمييزها بشكل مستقل مثل حقوق الطبع، اما نوع الثاني فيمثل تلك الموجودات التي لا يمكن تمييزها عن الموجودات المؤسسة ولاعن التدخل فيما بين الموجودات ولا حتى محور الموجودات الاخر مثل خبرات ومهارات المستثمر وخدمات التداول في السوق المالي والكفاءة المالية، وقد شجعت اهمية هذا النوع من الموجودات العديد من الجهات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة (مثل مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي، ومجلس معايير المراجعة، ولجنة معايير الدولية) على وضع معايير تتناول بالتحديد المواضيع المرتبطة بوجودات المعرفة المالية، غير ان طبيعة تلك الموجودات تتضمن العديد من المشاكل (مثل القياس) بالنسبة للمحاسبين، الذين يسعون لتمثيل عادل لجميع الموجودات بالقوائم المالية، من خلال ما سبق يتطلب الامر القاء نظرة متفحصة على مقدرة مجتمعات الدول المتقدمة ان تحصل عليه نتيجة للادارة الفعالة للمعرفة المالية.

اثر تمكين المجتمعات العراقية على الفاعلية التنظيمية دراسة استطلاعية لآراء الادارة
العليا والوسطى في الكليات الاهلية العراقية

د. احمد عبد السلام احمد

جامعة سامراء

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة للتعرف على أثر تمكين المجتمعات العراقية على الفاعلية التنظيمية. فقد كان مجتمع الدراسة من الكليات الاهلية العراقية التي امتاز بقسامها المتعددة والتي بلغت أحد عشر قسماً فاكثراً، والتي كان عددها بـ (58) كلية اهلية، حيث اخذت عينة الدراسة من هذه الكليات بطريقة العينة العشوائية البسيطة وعددها (11) كلية اهلية التي تتميز بوجود أحد عشر قسماً فاكثراً، أما وحدة المعاينة فتمثلت في (عميد، ومعاون عميد، ورئيس قسم)، حيث تم توزيع (185) استبانة على افراد العينة . حيث كان المنهج الوصفي التحليلي اساس عمل هذه الدراسة ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها، وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتمكين المجتمعات العراقية على الفاعلية التنظيمية في الكليات الاهلية.

وبناء على ما توصلت اليه الدراسة من نتائج تم تقديم جملة من التوصيات كان اهمها، العمل على توسيع تفويض السلطة (اللامركزية) وبما يعزز طاقتها على أداء العمل بشكل افضل .

متطلبات ومعوقات تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS15) بقطاع الاتصالات في البيئة العراقية

الباحث عقيل حسين شنيشل
جامعة بغداد

د. ابتهاج اسماعيل يعقوب
الجامعة المستنصرية

المستخلص:-

هدفت هذه الدراسة الى تحديد متطلبات تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS 15) الإيرادات من العقود المبرمة مع الزبائن بقطاع الاتصالات ، وتشخيص ابرز المعوقات التي ترافق تطبيقه في البيئة العراقية ، واعتمد الباحثان على دراسة حالة تطبيقية، فضلاً عن استقراء آراء عينة من الاكاديميين، ومحاسبي الوحدات الاقتصادية، ومراقبي الحسابات من خلال المقابلات الشخصية لمعرفة تلك المعوقات والصعوبات ومحاولة تقديم الحلول الناجعة لها . وتوصلت الدراسة الى ان هناك مجموعة من المعوقات تبرز عن تطبيق المعيار واهمها ضعف البيئة التشريعية والقانونية المحلية التي تدعم تطبيقه وغياب الالزامية بتطبيق المعيار (IFRS 15)، وقصور النظام المحاسبي الموحد المطبق حالياً وانظمة تكنولوجيا المعلومات من مواكبة التطورات الحاصلة في البيئة العالمية، فضلاً عن ضعف اهتمام الجهات الاكاديمية بتحديث البرامج التعليمية ووسائل التدريب المتبعة في الجامعات العراقية بما تنسجم مع المتغيرات البيئية المستجدة ورفع كفاءة المحاسبين. واوصت الدراسة بإصدار تعليمات وقوانين تلزم بتطبيق المعيار (IFRS 15) وتطوير البرامج المحاسبية وانظمة تكنولوجيا المعلومات لقطاع الاتصالات وتطوير النظام المحاسبي المحلي بما يتلائم مع متطلبات تطبيق المعيار.

مدى مواكبة التعليم الجامعي للمتطلبات دراسة معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) للاصلاح
النظام المحاسبي في الاقتصاد العراقي

د. صدام كاطع هاشم

جامعة النهرين

المستخلص :

يعد التعليم الجامعي الركن الاساسي لتوجيه المجتمع نحو التقدم ، فكلما زاد الاهتمام بهذا الجانب يؤدي الى تطور باقي القطاعات المجتمع ومنها القطاع الاقتصادي ، الذي اخذ نشاطه بتوسع بعد أحداث 2003 وانفتاحه على العالم ، كان لابد من انسجام بين تطبيقات الحديثة في المعايير الدولية للابلاغ المالي (IFRS) التي حلت محل معايير المحاسبة الدولية (IAS) والنظام المحاسبي المعمول به في العراق من اجل توافق الممارسات المحاسبية بين الدول العربية أوبينها وبين غيرها من دول العالم.

ومن اجل تحقيق التطبيق الامثل للمعايير الدولية (FIRS) لابد من تهيئة المناهج الاكاديمية المناسبة مع تأهيل الاساتذة الجامعات بغية تثقيف الخريجي قسم المحاسبة في كليات الادارة والاقتصاد لتدريس مادة المعايير الدولية للابلاغ المالي وتطبيقاته ، التي تساعد بشكل كبير على اصلاح النظام المحاسبي في الاقتصاد العراقي.

دعم القطاع الخاص بالمنتجات النفطية للمساهمة في التنمية المحلية

م.م. مجاهد علي حسين

وزارة النفط

المستخلص :

يوضح هذا البحث دور وزارة النفط (متمثلة بشركة توزيع المنتجات النفطية/ فرع صلاح الدين) في دعم القطاع الخاص (الصناعي والزراعي والتجاري والخدمي) بالمنتجات النفطية المختلفة وتوفيرها في محافظة صلاح الدين نموذجاً عن العراق ككل.

وأظهر البحث الدعم في الجانب الصناعي لمعامل انتاج الطابوق والجص والاسفلت وكذلك معامل الطحين حيث تنعدم المعامل الحكومية في المحافظة ، وفي القطاع الزراعي فان الوزارة توفر المنتجات النفطية للمضخات الزراعية بكافة انواعها والمرشات والساحبات والحاصدات في موسم الحصاد.

اما القطاع التجاري فقد اشركت وزارة النفط القطاع الخاص في توفير وتوزيع المنتجات النفطية معها من خلال انشاء محطات تعبئة وقود أهلية عددها (59) محطة مقابل (14) محطة تعبئة حكومية فقط ، وساحات بيع النفط الابيض ومعامل تعبئة الغاز (17) معمل أهلي مقابل 2 معملان حكوميان فقط)، وساحات بيع الغاز. حيث أن عدد منشآت القطاع الخاص النفطية يفوق بكثير عدد المنشآت الحكومية في المحافظة وبذلك فهي تتحمل العبء الأكبر في توفير المنتجات النفطية للمحافظة.

أما في قطاع الخدمات فإن دور الوزارة بارز جداً في توفير مادتي زيت الغاز والبنزين للمولدات الأهلية الخاصة والمشاركة التي تسد العجز في الكهرباء الوطنية خلال تجهيز المولدات الأهلية في عموم المحافظة لتزويد المواطنين بالطاقة الكهربائية حيث بلغ عدد المولدات المشتركة في عموم المحافظة (214337) مولدة مختلفة القدرة.

وخلص البحث الى ان وزارة النفط تزيد من دعمها للقطاع الخاص ببيعه المنتجات النفطية بأسعار مدعومة خاصة ما يجهز الى محطات التعبئة الأهلية ، ومعامل الاسفلت والطابوق والجص.

دور فرق العمل في حل المشكلات الإدارية دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأفراد في البنك
المركزي العراقي / بغداد

الباحثة راوية محمد وجيه
البنك المركزي العراقي

الباحث خالد زيدان عبد الهادي
البنك المركزي العراقي

المستخلص :

يسعى البحث الى بيان دور فرق العمل في حل المشكلات الإدارية من خلال دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأفراد في البنك المركزي العراقي / بغداد، إذ تسهل فرق العمل مشاركة العاملين في اتخاذ قرارات عملية من شأنها تساعد في حل المشكلات الإدارية، وبشكل عام يحاول البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. هل هناك تصور واضح لدى المنظمة المبحوثة حول فرق العمل؟
2. هل هناك تصور واضح لدى المنظمة المبحوثة حول المشكلات الإدارية؟
3. ما هي طبيعة علاقات الارتباط والتأثير بين فرق العمل والمشكلات الإدارية؟

وللإجابة عن التساؤلات أعلاه تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وتم ذلك من خلال تصميم وبناء مقياس له القدرة على قياس الأبعاد الرئيسة للبحث والمتمثلة باستمارة استبانة، إذ تم توزيع (75) استمارة من خلال عينة قصدية لعدد من المدراء ومعاونهم باعتبارهم عينة البحث، وبغية تحليل البيانات تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية. وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها وجود علاقة ارتباط معنوية بين فرق العمل والمشكلات الإدارية على مستوى المنظمة المبحوثة.

محور اللغة الانكليزية

القاعة رقم 3

الاغتراب في مسرحية آلة العد لألمر رايز

د. أسماء مهدي صالح
جامعة بغداد

أ.د. صباح عطا الله ضيائي
جامعة بغداد

المستخلص :

شهد العصر الحديث تغييرات جذرية بسبب التقدم التقني وما صاحبه من تدهور العلاقات الاجتماعية في المجتمع الحديث. تستكشف مسرحية آلة الحساب (1923) للمؤلف المسرحي إلمر رايس تدهور القيم الإنسانية بسبب هيمنة التكنولوجيا. تعرض المسرحية بأسلوب تعبيرى معاناة الشخصية الرئيسية ، السيد زيرو ، عندما يتم استبداله بآلة للحساب. يهدف البحث إلى تقديم فكرة عن المسرح التعبيري الذي يظهر في المسرحية. تناقش المسرحية تجرد المجتمع من إنسانيته في العصر المعاصر الذي قدمه المؤلف في مسرحيته التعبيرية. المسرحية هي هجوم على النظام الاجتماعي والاقتصادي. هيمنة التكنولوجيا تؤدي اغتراب البشر وموت القيم الإنسانية..

التصوير القولي للنساء السود في رواية " كامبرج " للكاتب كاريل فليبس

أ.م.د. ازهارنوري فجر
جامعة بغداد

المستخلص:

الثقافة الشائعة في أمريكا في فترة ما قبل الحرب قد انشئت صور سلبية للمرأة السوداء خدمت نظام المجتمع الذكوري لتحت من قدر المرأة السوداء وفقا الى العرق، النظام الطبقي ونوع الجنس. مبدئيا، ساعدت هذه الصور المجموعة الحاكمة للسيطرة على هؤلاء النسوة. هذه الصور السلبية تم تأكيدها وأعمامها لكل النساء السود في العالم اجمع، ولقد ساهمت فعليا في اخفاء و اسكات النساء السود. تعاني النساء السود اليوم من عدم معرفة الغير لحقيقتهم لان المجتمع من حولهم ينظر لهم من خلال هذه الصور الوضيعة والقديمة. رواية الكاتب البريطاني المعاصر كاريل فليبس و المسماة "كيمبرج" تناقش العبودية و التهميش، وكذلك تشير الى امور مهمة تخص المرأة السوداء. يظهر الكتاب اهتمام الطبقة المسيطرة في اخضاع هؤلاء النسوة. ستكون ثلاث من هذه الصور القولية موضوع نقاش هذا البحث . يقدم فليبس هذه الصور ليظهر الظلم والاضطهاد الواقع والذي تعاني منه هؤلاء النسوة. وهو يسعى ايضا الى دحض هذه الافتراضات القديمة بشأنهم واخراجهم من الاطار الذي تم حبسهم فيه .

ارث شهريار: دراسة النفس البشرية في رواية ربيكا لدافني دو مورير
د. زيد ابراهيم اسماعيل
كلية المنصور الجامعة

المستخلص :

الادب وفن الفلكلور كثيرا ما يتعاملان مع الصلات العائلية وفيها اناس كثيرون يتسمون بالشذوذ، اناس يعانون عقدة نفسية تفسد صلاتهم الزوجية كشهريار القاتل، الشديد الغيرة. وهو الشخصية الرئيسة في الف ليلة وليلة والذي يغتال زوجته في اماسي ليالي الزفاف. كثيرا ما تظهر هذه الشخصية في الحكايات التراثية والقصص التي تستكشف مشكلات [تحدث] بين الجنسين. فعطيل في شكسبير والحكايات الفلكلورية المتمثلة ببلوبيرد [ذي اللحية الزرقاء] وغرفته الدموية ما هي الا امثلة واضحة. وهذه الشخصيات هي ايضا مصدر قلق للنساء بسبب شخصية الزوج القاتل. تؤكد هذه الاعمال الواقع الهامشي للنساء ومعاناتهن من الاضطهاد في المجتمعات التي يسيطر عليها الرجال. في الازمنة الحديثة والمعاصرة تركز الروائيات مثل دافني دو مورير على الفوبيا السائدة في حياة النساء. يتناول هذا البحث ربيكا، رواية دافني دو مورير، وهو يركز على شخصية الزوج القاتل وعن اختلافه عن مثيله الشرقي التقليدي، شهريار.

(التعليم الجامعي الاهلي احد ركائز البحث العلمي لخدمة المجتمع)

الجلسة الثانية



مستخلصات البحوث

- 22 محور القانون / القاعة الرئيسية
- 28 محور القانون / القاعة رقم 1
- 35 محور القانون / القاعة رقم 2

كلية المنصور الجامعة / المؤتمر العلمي السابع عشر / 2018

محور القانون

القاعة الرئيسية

دور قانون وزارة الكهرباء رقم (53) لسنة 2017 في النهوض بواقع الاستثمار في قطاع الكهرباء
بالعراق

أ.د. احمد حسين جلاب
جامعة الكوفة

أ.م.د. جواد كاظم جواد
جامعة الكوفة

المستخلص:

أن قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 المعدل نص على ان تخضع جميع مجالات الاستثمار لأحكام هذا القانون باستثناء الاستثمار في مجالي استخراج و انتاج النفط والغاز والاستثمار في قطاعي المصارف وشركات التأمين ومن ثم أن الاستثمار في قطاع الكهرباء في العراق يدخل ضمن أحكام القانون أعلاه من حيث الاصل، وتؤكد ذلك بنصه على شمول مشاريع القطاع العام المتعاقد على تأهيلها أو تشغيلها مع القطاع الخاص والمختلط بكافة المزايا والتسهيلات والضمانات الواردة في القانون ويسري ذلك على المشاريع التي تم التعاقد عليها قبل نفاذ هذا القانون على أن لا يترتب على ذلك الإعفاء من أية رسوم أو ضرائب مستحقة عليها قبل نفاذ هذا القانون. ويحق لنا في المقام المائل طرح مجموعة من الاسئلة الفرعية بالقول//هل نحتاج الى الاستثمار في هذا القطاع في العراق بوجود وزارة الكهرباء الاتحادية (المسؤولة عن كل من السياسات وإمدادات الكهرباء في جميع أنحاء البلاد بالإضافة إلى الإشراف على الوظائف التشغيلية (توليد الطاقة ونقلها، وإيفاد الحمل والتوزيع) والتي تأسست في العراق عام 2003 بعد أن كانت هيئة الكهرباء منذ عام 1999 بموجب القرار رقم (95) لسنة 1999/6/21 وقبل ذلك كان قطاع الكهرباء ضمن تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن)؟ وهل قامت الحكومة العراقية أو وزارة الكهرباء الاتحادية بخصخصة قطاع الكهرباء في العراق؟ وماهي الطبيعة القانونية لعقود الخدمة والجباية في قطاع توزيع الطاقة الكهربائية التي يدور عنها الحديث مؤخراً وعقدتها وزارة الكهرباء الاتحادية؟ وما هو أثر تلك العقود على المواطن العراقي؟ وكذلك طرح السؤال البحثي الرئيسي عن ماهية دور قانون وزارة الكهرباء رقم (53) لسنة 2017 في النهوض بواقع الاستثمار في قطاع الكهرباء بالعراق؟

سنحاول في هذه الدراسة الاجابة عن التساؤلات السابقة ومن الله تعالى التوفيق والرشاد.

اللامركزية الادارية ودورها في تنمية المحافظات غير المنتظمة بأقليم في اطار قانون رقم (21)
لسنة 2008 المعدل

أ.م.د. ناظر احمد منديل

أ.م.د. بدر حمادة صالح

جامعة تكريت

جامعة تكريت

المستخلص :

تعد اللامركزية الادارية الاقليمية من اهم اساليب التنظيم الاداري للدولة المعاصرة . فبعد صدور دستور العراق الدائم في 2005 نص على نظام اللامركزية الادارية في ادارة المحافظات واستنادا اليه صدر قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008 ، وقد منح المحافظات صلاحيات ادارية ومالية واسعة لإدارة شؤونها . فالاستقلال المالي للوحدات المحلية يعد عنصرا مهما لضمان حسن تطبيق نظام اللامركزية الادارية ، فضلا عن توافر الموارد المالية ، اذ ان قوة هذا النظام وفعاليتها تتوقف على مدى وفرة الموارد المالية . فلا جدوى من منح مجالس المحافظات صلاحيات متعددة وهامة دون توافر الموارد المالية الكافية حتى تستطيع القيام بهذه الصلاحيات ، ولذلك فان عدم توافر الموارد المالية يجعل من مجالس المحافظات تحت رحمة السلطات المالية المركزية ، بل ويجعلها تابعة لها . وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل مساهمة اللامركزية الإدارية في تحقيق التنمية المحلية، نظراً لما حظي به كل من هذين المفهومين من اهتمام كبير خلال العقدين الأخيرين، وخاصة في البلدان النامية وقد حاولت الدراسة تعريف اللامركزية الإدارية وشروطها، كما بينت الدراسة أن اللامركزية الإدارية مفهوم متعدد الأبعاد والمستويات، حسب حجم ونوع الصلاحيات الممنوحة لأجهزة الحكم المحلية وكذلك تعرضت هذه المعالجة إلى تطور مفهوم التنمية المحلية وأهدافها، ومدى مساهمة اللامركزية الإدارية في تحقيقها. ومن خلال دور اللامركزية كإطار لتخطيط وتنفيذ التنمية المحلية، ودورها كذلك في توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وترسيخ الديمقراطية المحلية وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة مراعاة جملة من الاعتبارات عند تطبيق سياسة اللامركزية، لضمان تفادي أي آثار سلبية قد تنجم عن تطبيق مثل هذا النوع من نظم الإدارة، لتواجه هيمنة الدولة على إدارة الحكم تحدياً كبيراً إثر التغيرات الكبيرة التي تعرفها العلاقة بين الدول والأسواق والمجتمع المدني، بفعل العولمة والتغير التقني السريع. حيث لم يعد دور الحكومة المركزية في التنمية بمنأى عن مثل تلك التغيرات؛ ولا أدل على ذلك من تخليها عن الكثير من الأعمال التنموية لفائدة أجهزة للحكم على مستوى إقليمي أو محلي في إطار سياسة اللامركزية فالدولة القومية (الوطنية) بعد تراجع هيمنتها، مما انبثق عنه ظهور ترتيبات مجالية جديدة، وبروز عناصر فاعلة على المستوى المحلي في ظل اللامركزية، والتي اتبعتها الدولة الوطنية بحثاً عن أنماط جديدة لاندماجها، ولحل الصعوبات التي تعرفها هذه الدول حالياً على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى عناصر العقد السياسي وإزاء تأكيد النزعة نحو انسحاب الدولة من الاقتصاد والعمل التنموي على الصعيدين الوطني والإقليمي.

الرقابة على الجامعات والكليات والمعاهد الاهلية

أ.م.د. ناظر احمد منديل أ.م.د. ياسر عواد شعبان م. عدي طلفاح محمد
جامعة تكريت جامعة تكريت جامعة تكريت

المستخلص:

يعد انشاء المؤسسات التعليمية واجب يقع على عاتق الدولة نتيجة لالتزامها بالعهود الدولية المنظمة له، وكان انشاء المؤسسات التعليمية في العراق ولكافة مراحل الدراسة حكرا على الدولة وهيئاتها، وبعد عام 1996 تسللت يد الاشخاص الطبيعية الى ميدان التعليم الجامعي، فسُمح لهم بإنشاء جامعات وكليات اهلية فصدرت في العراق عدة قوانين لتنظيم التعليم الاهلي اولها قانون الجامعة المستنصرية، عندما كانت جامعة اهلية تحت اسم جامعة الشعب، رقم (167) لسنة (1968). قانون الجامعات والكليات الاهلية رقم (13) لسنة (1996) واخرها قانون التعليم الاهلي رقم (25) لسنة (2016)، وفي القانون الاخير نص المشرع على قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالرقابة على اعمال الجامعات والكليات والمعاهد الاهلية. ولان الجامعات والكليات الاهلية تمارس دوراً فاعلاً ومتميزاً في تعزيز المواطنة من خلال دورها في تأهيل الطلبة وتخريجهم لكي يساهموا في بناء المجتمع العراقي، ولأنها منحت بعض اختصاصات الجامعات والكليات الحكومية، ويقتضي قيامها بدورها ان يتوافر لها كادر تدريسي واداري، كان لزاما والامر على هذه الشاكلة من اخضاعها لرقابة الوزارة المسؤولة عن التعليم العالي، ولان الاخيرة تتمتع بمبدأ الفاعلية في اصدارها لقراراتها وهي تمارس رقابتها على مؤسسات التعليم الاهلي، صار لزاما منح الاخيرة ضمانات توازي الفاعلية التي تتمتع بها الجهة الرقابية. وتتجلى صور الرقابة الادارية التي تمارسها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على الجامعات والكليات الاهلية في مسألة تعيين الكادر التدريسي، وتفتيش هذه المؤسسات التعليمية الاهلية، اما الرقابة القضائية على الاعمال الصادرة بحق الجامعات والكليات الاهلية ومنسوبها فتتمثل في منحها الحق في التقاضي امام القضاء الاداري ممثلاً بمجلس الدولة العراقي وهيئاته القضائية- محكمة القضاء الاداري، المحكمة الادارية العليا- كضمانة تتمتع بها هيئات التعليم الاهلي ومنسوبها، وبصدور القانون الجديد لقانون التعليم الاهلي رقم (25) لسنة (2016) نلحظ احكاما جديدة جاء بها في نطاق الرقابة بصورتها الادارية والقضائية، وتطورا في بعض صورها، لم تكن موجودة في القوانين السابقة، كما ان هناك تطورا في الجهة المختصة بنظر الطعون المقدمة على القرارات الادارية، وبإخضاع منتسبي الجامعات والكليات الاهلية لقانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة (1991) المعدل النافذ في كل حالة لم يرد نص ينظمها في قانون التعليم الاهلي..

امكانية المحاكمة على الجرائم الارهابية في العراق

م.م. رنيم مجيد حميد

كلية التراث الجامعة

د. علي غني عباس

كلية المنصور الجامعة

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة الى بيان أختصاص المحكمة الجنائية الدولية من الناحية الموضوع، حيث حددتها المادة (5) من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية وهي جرائم الابادة الجماعية وجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب وجرائم العدوان، ومن حيث الاشخاص الذين يمثلون أمام هذه المحكمة، وكذلك بيان الاختصاص الزمني للمحكمة الجنائية الدولية حيث انها لا يكون لها أثر رجعي على الجرائم التي ارتكبت قبل إنشاء النظام الاساسي للمحكمة. كما تعرضت الدراسة الى كيفية احالة تحريك الدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية والجهات المخولة بتحريكها أستناداً الى نظامها الاساسي، إذ وضحت المادة حق الدول الاطراف في احالة الدعوى للمحكمة الجنائية الدولية، كما اعطى النظام الاساسي لمجلس الأمن الصلاحية في احالة الدعوى للمحكمة وللمدعي العام، إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة(5) على اقليم الدول الاطراف، وبعض الدول غير الاطراف، حيث تعتبر المحكمة الجنائية الدولية نقطة الانطلاق لتنظيم قضاء دولي موحد للحد من الجرائم الدولية، كما توضح الدراسة مدى امكانية نظر المحكمة الجنائية الدولية بالجرائم المرتكبة باقليم العراق.

النشاط القضائي هو جانب اساسي لديناميكيات المحكمة الدستورية لمحطة سريعة

د. مظر محمود يحيى

كلية العلوم الاسلامية

د. علي محمود يحيى

كلية الامام الاعظم

المستخلص :

"النشاط القضائي" هو ان يقوم القضاة بتأسيس آرائهم السياسية الخاصة بالقانون الواجب التطبيق أو عندما يتصرف القضاة كهيئة تشريعية (تشرع من مقاعد البدلاء) بدلا من المحكمة التقليدية. وعند القيام بذلك، تأخذ المحكمة لنفسها صلاحيات الهيئات التشريعية، بدلا من أن تقتصر على السلطات التي تعطى تقليديا للسلطة القضائية. وهذا الأداء القضائي منتقد ومثير للجدل في جميع أنحاء العالم، كذلك لها جوانب إيجابية وكذلك سلبية. سيتناول هذا البحث معنى وتعريف النشاط القضائي لمعرفة الطبيعة الحقيقية للنشاط القضائي. وعلاوة على ذلك، سيبحث أيضا أصل المصطلح والممارسة الفعلية للنشاط القضائي في عدد قليل من بلدان العالم.

ويقيم هذا البحث الشروط المسبقة للنشاط القضائي لفهم ظهور وممارسة النشاط القضائي حسب حاجة الساعة. وتبذل أيضا محاولة أخرى لدراسة التهديد الناشئ عن النشاط القضائي لديمقراطيات مختارة في العالم. وسيتم التأكيد أخيرا على إيجابيات وسلبيات النشاط القضائي لاستخلاص الصورة الحقيقية للمفهوم.

التنظيم الدستوري لاستقلال السلطة التشريعية في دستور العراق لعام 2005

م.زينب عباس محسن

جامعة القادسية

المستخلص :

لاشك أن أستقلال السلطة التشريعية من المواضيع المهمة التي تحتاج الى تنظيم من الناحية الدستورية ، وهذا التنظيم يضمن تطبيق مبدأ مهم من المبادئ الدستورية وهو مبدأ الفصل بين السلطات الذي كان أول ظهوره يفصل فصلا تاما بينها وتطور الامر فيما بعد الى تطبيق التدرج بين السلطات والتعاون بينها بدلا من الفصل بينها لاستحالة الاخير من الناحية العملية ، لذلك درجت الدساتير ومنها دستور العراق لعام 2005 الى وضع نصوص دستورية لكل سلطة من السلطات الثلاث ومنها سلطة التشريع ، والغاية ضمان عدم تداخل السلطات والاختصاصات ولكي يبين فكرة المشرع الدستوري القانونية التي ستسود الدستور من حيث أي السلطات هي المهيمنة سلطة التشريع على سلطة التنفيذ أم العكس ، كما يبين آليات الرقابة على تنفيذ القوانين التي يشرعها البرلمان من قبل الحكومة وأهمها القوانين المالية المتمثلة بالموازنة العامة ، فضلا عن ضمان أستقلال أعضاء البرلمان عن أعضاء الحكومة وحمايتهم طيلة فترة نيابتهم البرلمانية من حيث الحصانة البرلمانية والمكافآت التي تضمن لهم العيش الكريم .

محور القانون

القاعة رقم 1

اعلان الطوارئ في الدستور العراقي لعام 2005

أ.م.د. مهند ضياء عبد القادر

الجامعة المستنصرية

المستخلص :

كانت الحرية الفردية الاساس الذي قامت عليه اغلب الدراسات السياسية والقانونية ان لم نقل جميعها . بل ان الفكرة الدستورية ظهرت اساسا للحد من السلطان المطلق الذي كان السمة البارزة لحكومات القرون الماضية . ولعل من ابرز ما خلصت له هذه الدراسات وما نجم عن التجارب العملية قبلها هو وجوب انقياد السلطة للقواعد القانونية النافذة للدولة تحت ما يعرف بمبدأ المشروعية . وقد يقول البعض ان مبدأ المشروعية لا يوجه للسلطة فحسب بل يوجه للأفراد على حد سواء وهذا صحيح جدا . لكن في الحقيقة فان الغاية الاساسية لمبدأ المشروعية كانت تهدف الى وضع حد لتجاوز السلطة وانتهاكها لحقوق الافراد وحررياتهم الفردية . لكن من اقتنع بمبدأ المشروعية وضرورة توافق اعمال السلطات العامة مع القواعد القانونية هو ذاته من اقتنع ايضا ان حياة الدول حبلى بالمفاجأة التي قد تعجز النصوص الدستورية والقانونية عن توقعها مقدما كالحروب والكوارث الطبيعية وغيرها مما يدخل في مفهوم ما يسمى بالحالات الطارئة او الاستثنائية وبالتالي ستكون المعادلة معقدة بين ضرورة احترام القانون وبين مبدأ اهم هو سلامة الشعب فوق القانون . وهنا ستكون النتيجة ساطعة بضرورة تغليب مصلحة وسلامة الشعب كيف لا والدساتير والقوانين ما وضعت الا لتنظيم حياة الشعوب وضمان الحد الأدنى من حقوقهم وحررياتهم العامة . ولكن كيف سيكون تحقيق المبدأ الاسي في اعلاء السلامة الشعبية ؟

ان الحفاظ على سلامة الشعب لا تعني ترك الامر مطلقا لصالح السلطة من اجل تجاوز الظروف الطارئة التي حلت بالدولة . بل لابد من ان تخضع هذه السلطات لقواعد واحكام قانونية حتى لا تكون عوناً للسلطة في تحقيق اهداف غير ما رسم لها في القانون . ويجب القول ان الدساتير والقوانين ذات العلاقة مختلفة في تحديد التسمية الخاصة بالحالات او الظروف الطارئة فالبعض يسميها ظروف طارئة واخر يسميها ظروف استثنائية واخر يضيف لها ما يسمى بالأحكام العرفية ... الا ان الاختلاف الشكلي هذا لا يلغي الاساس الموضوعي الواحد التي تقوم عليها هذه المسميات والذي يقوم على وجود حالة استثنائية تستلزم قواعد استثنائية لتجاوزها . وفي هذا البحث سنحاول ان نبين مفهوم هذه الحالات الاستثنائية مع بيان التنظيم الدستوري الذي اوجده الدستور العراقي لعام 2005 بشأن اعلان حالة الطوارئ كإحدى الحالات الاساسية التي تعرفها التنظيمات الدستورية لمعالجة اي حالة استثنائية قائمة .

اهمية دور الشفافية والمساءلة كألية من آليات الحوكمة في الوقاية من الفساد الاداري
والمالي

أ.م.د. صالح عبد عايد صالح أ.م.د. ظافر مدحي فيصل د. فواز خلف ظاهر
جامعة تكريت جامعة تكريت جامعة تكريت

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى بحث موضوع أهمية دور الشفافية والمساءلة كألية من آليات الحوكمة في الوقاية من الفساد الإداري والمالي وكيفية تفعيلهما في الحد من الفساد الإداري، في الوقت الذي أصبحت تحتل فيه أهمية كبيرة في ظل ما تشهده الإدارة العامة من تحولات كبيرة ومتسارعة شملت كل مجالاتها، إذ تتطلب هذه التحولات من القائمين على مؤسسات الحكم العمل على إرساء مبادئ الحوكمة السليمة من خلال تحديد سياساتها وأهدافها الاستراتيجية، وضبط سبل مشاركة كل الأطراف، وتعزيز آليات معالجة الأداء، وتقييم المخاطر وكيفية الوقاية منها من خلال الشفافية والإفصاح عن كل المعلومات للمجتمع، ورفع التقارير عن مدى التقدم في تحقيق الأهداف المنشودة، وتوضيح السياسات الفعالة والمستدامة المتفقة مع اللوائح والقوانين والاستعداد للمحاسبة في حالة ارتكاب الخطأ.

الشركات بين القطاع الخاص والقطاع العام - نظرة مالية وتشريعية
أ.م.د. عمار فوزي كاظم المياحي
م.م. رائد فاضل جميل
كلية الاسراء الجامعة
كلية الاسراء الجامعة

المستخلص :

يلعب القطاع الخاص ادوارا فريدة في زيادة النمو وفي عملية البناء المستدامة وبخاصة ذلك الذي تحتاجه الدول النامية عبر اهتمام القطاع الخاص بالاستثمارات النادرة والخاصة مثل التمويل الابداعي والشركات الخاصة والعامة .

لذا يعد القطاع الخاص الشريك الاساسي للقطاع العام وفي كافة مرافق الحياة من خلال تأسيس مؤسسات جديدة وخلق وظائف وتوفي السلع والخدمات وتوليد الارباح وامكانية الدخول للسوق والمشاركة في الايرادات العامة ولذا فأن هذا البحث يتكون من مباحث عدة تتناول مفهوم واهمية وانواع الشركات مع رؤية فلسفية في مبادئ ومتطلبات الشركات وتأثيرها على عمليات وانشطة التسويق .

الاختصاصات الضبطية لمجالس المحافظات غير المنتظمة باقليم

أ.م.د. علياء غازي موسى

جامعة تكريت

مستخلص :

للامركزي الادارية نوع من انواع التنظيم الاداري يتم بموجبه توزيع الاختصاصات الادارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية التي تمثل سكان الوحدات الادارية بشيء من الاستقلال على ان تكون تحت رقابة واشراف الحكومة المركزية وهذا يعني ان هناك ثلاثة مقومات للامركزية الادارية الاقليمية وهي وجود مصالح ذاتية متميزة عن المصالح القومية التي تمتع بها الوحدات المحلية ووجود هيئات مستقلة تدير تلك المصالح وخضوع تلك الهيئات الى رقابة السلطة المركزية وقد تبني الدستور العراقي لعام 2005 نظام اللامركزية الادارية صراحة واحال تنظيم ذلك الى قانون ثم صدر قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008 المعدل والقانون رقم 19 لسنة 2013 قانون التعديل الثاني لقانون المحافظات الذي نظم اختصاص المجالس في الحفاظ على لنظام العام بعناصره التقليدية وغير التقليدية وحمايته من الاخلال عن طريق ماله من سلطات الضبط الاداري العام والخاص. وتتجلى اهمية الموضوع في ان تقديم الخدمات العامة للوحدات المحلية على الوجه الافضل يعد من اهم اسباب تبني نظام اللامركزية الادارية ويقع على عاتق مجالس المحافظات بعدها الممثل الرئيسي لابناء المحافظة تقديم الخدمات العامة لمواطني المحافظة وادارة المرافق العامة بالتنسيق مع الوزارات بما يكفل تقديم افضل الخدمات واسرعها اضافة الى ماتقوم به المجالس من انشاء المرافق العامة والتعاون مع السلطات المركزية في مختلف الجوانب الاقتصادية والسياحية والمالية وفي مجال الطاقة والاستثمار خدمة لابناء المحافظات كما يعد هذا الاختصاص من اهم الاختصاصات الممنوحة لمجالس المحافظات من اجل النهوض بالواقع الخدمي والتنموي للمحافظة. كما وتتجلى مشكلة البحث في عدم وضوح الاختصاصات الضبطية لمجالس المحافظات كما ان القانون لم يولها الاهمية لابل تثار مسألة ان المحافظ هو المسؤول التنفيذي الاعلى في المحافظة وبالتالي هومن يتولى هذه الصلاحيات في حين ان القانون منحها لمجالس المحافظات لذى ارتاينا البحث في هذا الموضوع وتقسيمه الى مبحثين الاول مخصص لدراسة مفهوم مجالس المحافظات غير المنتظمة في اقليم والثاني مخصص لبيان الاختصاص الضبطي لمجالس المحافظات تعقب البحث خاتمة لاهم النتائج والتوصيات

اختصاص تنظيم الضرائب في الدولة الاتحادية - العراق انموذجاً
د. علي غني عباس
الباحث نافع اسعد الطيار
كلية المنصور الجامعة
جامعة تكريت

المستخلص :

إن المسألة التنظيمية للاختصاصات و توزيعها بين السلطات الاتحادية وسلطات الاقاليم في الدولة الاتحادية هي مسألة تشريعية بالدرجة الأساس و هي عملية ذات أهمية قصوى ، اذ تقع على عاتق المشرع الدستوري المسؤولية الكبرى في رسم خارطة طريق بين مستويي اللامركزية السياسية بحيث تشكل الضمانة الحقيقية لاستمرار الدولة الاتحادية ونجاحها ، وتبقى الاختصاصات المالية والآلية التي تُعتمد في توزيعها محط انظار كافة مكونات الاتحاد ونقطة الارتكاز التي تقف عليها سلامة توزيع بقية الاختصاصات ، فلكل من دولة المركز و الاقاليم سلطات متماثلة في التشريع و التنفيذ و القضاء و لا يعكس صفو تمتعها بها الامدى التزامها بالدستور ، اما الشؤون المالية و تحديد الاختصاصات بشأنها فإنه يحظى بالمكانة المرموقة التي تدفع بواضعي الدستور الاتحادي الى بذل جهود مضاعفة لتحقيق المواثمة بين الرغبات المتناقضة في الاستحواذ على المقدرات المادية و الفوز بأحقية تنظيمها .

ولما كانت الضرائب تقع في مقدمة الموارد المالية من حيث الأهمية التي هي في ازدياد مطرد في كافة الدول و على اختلاف انظمتها حتى الريفية منها التي تعتمد بشكل اساسي على مورد واحد كالدول النفطية و الغازية خصوصاً بعد التذبذب الحاصل في الاسعار العالمية لتلكم المواد فإن مسألة تنظيمها في الدولة الاتحادية و بيان مآل ذلك الاختصاص و تعيين الجهة التي تظفر به و ما يثيره من اشكالات يتطلب التصدي له و تبين جوانبه كافة.

المسؤولية المدنية للمصرف عن افلاس العميل

م.م. علي حسين علي
كلية المنصور الجامعة

م.م. مريم عبد طارش
كلية اليرموك الجامعة

المستخلص :

ان للمصارف دور كبير في تدوير عجلة الاقتصاد الوطني بشكل لا يمكن انكاره أو اهماله من قبل المشرع من جهة ومن قبل التجار والمستثمرين على حد سواء، إذ ان الدور الذي يلعبه التاجر والمستثمر الاجنبي لا يمكن ان يتم بدون اسناد من المصارف، ولكي يتمكن التاجر من اتمام صفقاته التجارية الداخلية منها والخارجية لابد له من الاستعانة بالمصارف التي لا يقتصر تعامله معها على ايداع امواله والتعاطي معها عن طريق الاوراق التجارية بل ان التجاريكاد ان يكون الممول الاساسي للمصارف لما لدوره من اهمية واثري في مختلف العمليات المصرفية، إذ لا يتصور ان تتم أي صفقة من دون الاستعانة بالمصارف، وايضاً لا يتوقع ان يؤدي التجار أو المستثمر عمله من دون اللجوء لمختلف العمليات المصرفية المتاحة.

والتاجر مثله مثل أي شخص يمر بأزمات في السيولة نتيجة لاستثمارته أو بسبب التغير المفاجيء في حركة الاسهم والاموال، ونتيجة لهذه التقلبات والازمات يحتاج إلى الدعم والاسناد المالي من قبل المصرف ليتمكن من اتمام صفقاته التجارية على اتم وجه، ولكي يتجاوز تعثراته المالية، لذلك فان المصرف قد يعمل في بعض الاحيان بفتح اعتماد أو تجديده أو زيادته حسب طلب العميل من جهة وامكانية المصرف من جهة اخرى، لعميله لا يكون الهدف منه انقاذ العميل من ازمته المالية وانما اخفاء حالته المالية المتدنية والعمل على المحافظة على اسمه التجاري على نحو مغاير لحقيقة مركزه المالي المتدهور، فكل هذه الامور قد تعمل على قيام المسؤولية على المصرف نتيجة لاعطائه وثائق مزورة ومغايرة للحقيقة التي يستتر خلفها العميل المفلس.

محور القانون

القاعة رقم 2

محددات الاستثمار الاجنبي في العراق : رؤيا قانونية نحو الاصلاح
أ.م.د. نظام جبار طالب
جامعة القادسية

المستخلص :

يعد العراق من أغنى الدول في العالم في الفرص الاستثمارية، لكنه عالق في بحر من المشاكل. والسؤال هل يمكن ان ينجح العراق في تجاوز العقبات الكامنة في بيئته الاستثمارية؟ اذ وبالرغم من قيامه بعدة خطوات نحو الإصلاح، لكنها لم تنجح، والمستثمرين الاجانب لا يزالوا عازفين عن بيئة العراق الاستثمارية. وإقناع المستثمرين بأن معوقات الاستثمار قد ازيلت، سيكون من الضروري اعتماد استراتيجية واضحة للإصلاح. لذلك فان هذه الدراسة تطرح رؤيا نحو الإصلاح يلعب القانون دورا جوهريا في اعادة تاهيل بيئة الاستثمار العراقية وانشاء "بيئة صديقة للاستثمار" من خلال حزمة من الاصلاحات القانونية، لتذليل المعوقات أمام القدرة على استقطاب الاستثمارات وتدفعها بشكل امن الى البلد. المحاور الرئيسية للإصلاح تنبع من معالجة المحددات التي افرزتها الفترة اللاحقة لعام 2003، اضافة الى المحددات المتصلة في البيئة الاستثمارية والتي كانت بعيدة عن المعالجة منذ عام 2003 وحتى الان. استراتيجية اعادة تاهيل بيئة الاستثمار مرتبط بالنظر خلف أثار القوانين المتعلقة بالاستثمار الاجنبي، وبعض تجلياتها السلبية على المستثمرين الاجانب. وان المهمة الصعبة تتبلور في النجاح في تحويل بيئة تعاني من انتشار واسع للفساد المالي والاداري الى بيئة نزيهة، لذلك فان هيئات الاستثمار ستكون بشكل خاص تحت المجهر باعتبارها حجر الزاوية المستهدف بالإصلاح.

نحو قضاء اداري متطور في العراق

ا.م.د. عبد الحميد محمود حسن

كلية المنصور الجامعة

المستخلص :

من الثابت ان القضاء الاداري يختلف عن القضاء العادي ولكل منهما مهمة تختلف عن الاخرى، والعراق حديث العهد في تبنيه ايجاد قضاء اداري يوازن بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة . وهذه المهمة ليست بالسهولة سيما بعد ان مرت عدة محاولات في هذا الاتجاه لاقف الفشل لان العراق تأثر بالنظام القضائي الانكليزي والذي لا يعترف بنظام قضائي منفصل عن القضاء المدني ومن المحاولات لايجاد قضاء اداري هي انشاء ديوان التدوين القانوني رقم (49) لسنة 1933 ان وظيفته استشارية غير ملزمة ثم ظهرت المحكمة الادارية في ثمانينات القرن الماضي وسرعان ما تم الغاؤها . لقد كان مجلس الانضباط العام (محكمة قضاء الموظفين حالياً) ومجلس شوري الدولة (مجلس الدولة حالياً) وبعد سنة 2003 تم انشاء محكمة القضاء الاداري والمحكمة الادارية العليا وكلها محاولات غير متكاملة للوصول الى قضاء اداري واضح المعالم الى ان صدر القانون رقم (71) لسنة 2017 (قانون مجلس الدولة) الذي نصت مادته الاولى على (مجلس الدولة يختص بوظائف القضاء الاداري) .

ولاهمية هذا التشريع والسياسة التشريعية السابقة عليه ستكون مساهمتنا في المؤتمر العلمي لكلية المنصور الجامعة لسنة 2018 .

اثر الضبط الاداري في حماية البيئة في التشريع العراقي

د. احمد جعفر الشاوي
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

د. فواز خلف ظاهر
جامعة تكريت

المستخلص :

مما لا شك فيه أن نشاط الإدارة في تطور مستمر، ومن بين الأدوار التي تضطلع بها هي إجراءات الضبط الإداري، بهدف الحفاظ على النظام العام والذي لم يعد يقتصر على العناصر التقليدية، وهي الأمن والصحة والسكينة العامة، بل اتسع ليشمل عناصر أخرى من بينها الحفاظ على البيئة، وهذا التطور نتج عن تغير دور الدولة، ومن هنا باتت القواعد القانونية التي تنظم نشاط الإدارة تتطور لتواكب تلك التطورات، وبدأت مسألة الحفاظ على البيئة من بين اهم المواضيع التي تقع على عاتق الإدارة، من خلال جملة إجراءات وقائية وعلاجية.

الايجاب التام في العقد الاداري

د. عماد صالح الحمام
كلية الاسراء الجامعة

د. علي حمزة عباس
كلية الاسراء الجامعة

المستخلص:

ان التراضي هو أساس العقد وقوامه، فهو توافق ارادتين باتجاه احداث الأثر القانوني والارتباط بعلاقة مقصودة، فالارادة هي التي توجه الى احداث الأثر القانوني كما ان التعبير عنها هو الذي يظهرها للعالم الخارجي بعد ما كانت عبارة عن حالة نفسية حيث وجب أن توجه الى شخص معين ويمكن التعبير عنها بالصورة التي يمكن التعرف عليها وقت صدورها.

والايجاب المكتمل اذا قابله قبول يتم العقد ويعتبر العقد منعقداً من الناحية القانونية. ويلعب موضوع الایجاب التام دوراً كبيراً في العقد الاداري من حيث قبول الادارة لهذا العقد وما يقتضي اخذه من الراغب للتعاقد معها من ضمانات للتأكد من جديته ورغبته في التعاقد.

المواجهة الجنائية لجريمة انتهاك المراسلات الخاصة في المجتمع العراقي

د. محمد حسن مرعي

كلية الكتاب الجامعة

المستخلص :

لعل من أهم واسمى حقوق الانسان هو العيش بحرية تامة مع الشعور بان أسرارهم مصانة، ومراسلاته محمية، ذلك أن الرسائل ايأ كان نوعها تعد ترجمة مادية لافكار شخصية، لايجوز لغير مصدرها ومن توجه اليه الاطلاع عليها وغير ذلك يعد انتهاكاً لحرمة المراسلات، من ثم أن الحق في سرية المراسلات وليد حاجة إنسانية تستوجب الاحترام في مجتمع متحضر، الذي يجعل سرية المراسلات بوصفه حقاً يمارس في المجتمع شأنه في ذلك شأن كل الحقوق يتصف لزاماً بنسبية تقتضي أن يوضع في الاعتبار عند تقرير حمايته الاعتداد بالمصالح الاجتماعية التي يدخل هذا الحق عند ممارسته في انتهاكات معها، حتى لوحظ بصفة عامة أن ما يعد حياة خاصة في طريقه إلى التقلص، فأصبح من السهل التجاوز على سرية المراسلات، الامر الذي يثير أهمية التساؤل عن كيفية المحافظة على سرية حياة الإنسان بكل تفاصيلها دون أن تقف في وجه تطوير المجتمع الذي قد يقتضي أن تكون أحوال كل فرد محل اهتمام الآخرين، وما هي حدود ذلك الاهتمام؟

احكام عقد التعليم في المدارس الاهلية

د. ايناس مكي عبد نصار

جامعة بابل

المستخلص :

عقد التعليم في المدارس الأهلية عقد كغيره من العقود يترتب التزامات متقابلة على عاتق طرفيه فهو عقد ملزم لجانبيين ، فالجهة التعليمية باعتبارها أحد أطراف هذا العقد تلتزم بإعطاء التعليم وحسب المرحلة الدراسية التي يكون بها الطالب ، كما تقوم هذه الجهة بواجب الرقابة على الطالب وملاحظته أثناء وجود الطالب بالمدرسة فضلاً عن ذلك أن هناك التزامات مكملة لهذه الالتزامات والتي منها التزامها بتطبيق التعليمات الخاصة بهذه المدارس وبما يتناسب مع متطلبات التعليم وخاصة فيما يتعلق بالأجر الذي تتقاضاه من الطالب ورسوم تسجيله علاوة على التزامها بتقديم وجبات تغذية صحية للطالب تتخلل جدول الدروس كي يكون الطالب أكثر استيعاباً وتركيزاً لتلقي المادة العلمية ، وكما تقوم ، أيضاً ، بإيواء الطالب ونقله إذا تضمن عقد التعليم ذلك ، أما الالتزامات التي تقع على الطالب فهي التزامه بالإرشادات والتوجيهات التي تقدم من قبل المدرسة بالإضافة الى التزامه بدفع المقابل عما تقوم بتقديمه الجهة التعليمية من تعليم ومتطلبات أخرى ، ونظراً لأهمية الموضوع وخاصة في الوقت الحالي لما شهده بلدنا العزيز من إزدياد في المدارس الأهلية وهذا لا يكون فقط على المستوى الداخلي بل يعم المدارس الاهلية في البلاد الاخرى والتي يزجون بها الطلاب العراقيين لظروف مختلفة .

فلا بد من بيان وتسييل الضوء على الالتزامات التي تقع على عاتق هذه المؤسسة بالاستناد إلى نظام التعليم الأهلي والاجنبي رقم 5 لسنة 2013 وغيرها من التعليمات والقوانين كقانون الصحة العامة والبيئة والنقل ، والالتزامات التي تقع على عاتق الطالب وعليه فانه لغرض الامام بموضوع البحث والموسوم بـ (أحكام عقد التعليم في المدارس الاهلية) سنقسمه الى مبحثين سنخصص المبحث الاول للالتزامات التي تقع على المدرسة الاهلية، وسنتناول في المبحث الثاني الالتزامات التي تقع على عاتق طالب التعلم ، وحينما نصل إلى نهاية البحث نسجل فيه أهم النتائج والتوصيات.



تم بعون الله تعالى...